# دور الانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي

د.أبوبكر خليفة أبوبكر أبوجرادة..
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية/جامعة وادي الشاطئ.

**الملخص**

تهدف الانتخابات الليبية المرتقبة، إلى تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا؛ من خلال تشكيل حكومة ديمقراطية شرعية، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية، وتلعب الانتخابات دورًا هامًا في بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الشرعية السياسية في البلاد.

وتتركز هذه الدراسة على دور الانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا. ويتم اعتبار الانتخابات كمتغير مستقل، وهو أداة أساسية لتحقيق الديمقراطية. تساهم الانتخابات في تشكيل هياكل سياسية شرعية وفاعلة، حيث يتم اختيار الحكومة، والممثلين السياسيين، من قبل الناخبين بطريقة ديمقراطية، وتعزز الانتخابات أيضًا مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الشعبية.

ومن ناحية أخرى، يتم اعتبار التحول الديمقراطي كمتغير تابع، ويشير التحول الديمقراطي إلى عملية تحقيق تغييرات هامة في الأنظمة السياسية، والمؤسسات، والقيم، السياسية للدولة، بهدف تعزيز حقوق الإنسان، وتعزيز حكم القانون، وتعزيز حرية التعبير، وتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين.

باختصار، سوف يتم في هذا البحث تحليل دور الانتخابات الليبية المرتقبة، في تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا، من حيث العلاقة والتفاعل بين الانتخابات الليبية المرتقبة «المتغير المستقل»، وتعزيز التحول الديمقراطي «المتغير التابع».

الكلمات المفتاحية: الانتخابات الليبية، التحول الديمقراطي، الشرعية السياسية، الاستقرار السياسي، التحديات.

**Abstract**

upcoming Libyan elections aim to strengthen the democratic transformation in Libya by forming a legitimate democratic government and enhancing popular participation in political decision-making. Elections play an important role in building democratic institutions and enhancing political legitimacy in the country.

This study focuses on the role of the upcoming Libyan elections in promoting democratic transformation in Libya. Elections are considered as an independent variable, which is an essential tool for achieving democracy. Elections contribute to the formation of legitimate and effective political structures, as the government and political representatives are chosen by voters in a democratic manner. Elections also reinforce the principles of transparency, accountability, and popular participation.

On the other hand, democratization is considered as a dependent variable, and democratization refers to the process of achieving significant changes in the political systems, institutions, and political values of the state, with the aim of strengthening human rights, strengthening the rule of law, enhancing freedom of expression, and enhancing citizens political participation.

In short, this research will analyze the role of the anticipated Libyan elections in promoting democratic transformation in Libya, in terms of the relationship and interaction between the anticipated Libyan elections (the independent variable) and promoting democratic transformation (the dependent variable).

**Keywords**: Libyan elections, democratic transformation, political legitimacy, political stability, challenges.

## المقدمة :

تعتبر الانتخابات الليبية المرتقبة حدثاً سياسياً هاماً؛ يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا، فبعد عقود من الحكم الاستبدادي، والاضطرابات السياسية، فإن الانتخابات تمثل فرصة للشعب الليبي؛ للمشاركة في صنع قراراته السياسية، واختيار ممثليه في الحكم.

تهدف الانتخابات إلى تشكيل حكومة ديمقراطية شرعية؛ تعكس إرادة الشعب الليبي، وتعزز استقرار البلاد، والمصالحة الوطنية. من خلال الانتخابات، يتمكن الشعب الليبي من اختيار نوابه في مجلس النواب، وممثليه في المؤسسات الحكومية الرئيسية، مثل الحكومة، والرئاسة، ومجلس الدولة. يتيح هذا للشعب المشاركة في صنع القرارات السياسية، وتحديد مستقبل البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الانتخابات دوراً هاماً، في بناء المؤسسات الديمقراطية في ليبيا. تشمل هذه المؤسسات الهيئات الانتخابية المستقلة، واللجان الانتخابية، والقضاء الانتخابي. تعمل هذه المؤسسات، على ضمان سير الانتخابات بشكل عادل وشفاف، وتحقيق المساواة، والشفافية، في عملية الانتخابات.

علاوة على ذلك، فإن الانتخابات الليبية المرتقبة؛ تعزز الشرعية السياسية في البلاد؛ من خلال المشاركة الواسعة في الانتخابات، وقبول نتائجها، يعزز الشرعية الديمقراطية للحكومة، والمؤسسات السياسية. وهذا يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي، وتعزيز الثقة، بين الحكومة والشعب.

في الختام، يمكن القول أن الانتخابات الليبية المرتقبة؛ تمثل فرصة حاسمة لتعزيز التحول الديمقراطي في البلاد. من خلال المشاركة الواسعة، وبناء المؤسسات الديمقراطية، يمكن للشعب الليبي تحقيق تطلعاته نحو الحكم الديمقراطي، والاستقرار السياسي، والازدهار المستدام.

## الإشكالية:

تعيش ليبيا حاليًا فترة انتقالية هامة، بعد سنوات من الاضطرابات السياسية، والصراعات المسلحة. يُعتبر دور الانتخابات المرتقبة، محوريًا في تعزيز التحول الديمقراطي، وإرساء الاستقرار السياسي. ومع ذلك، تطرح العملية الانتخابية تحديات، وإشكاليات، قد تؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة.

فما هو دور الانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي؟ وما هي

التحديات التي قد تواجه هذا الدور، وتعرقل تحقيق التحول الديمقراطي الشامل في ليبيا ؟

### الأسئلة المتفرعة:

- ما هي أهمية الانتخابات الليبية المرتقبة، في تعزيز مفهوم الديمقراطية في المجتمع؟
- ما هو دور الانتخابات في تعزيز مشروعية الحكم ،وتأسيس السلطة السياسية في ليبيا؟
- ما هي التحديات السياسية والأمنية التي قد تواجه العملية الانتخابية، وتعرقل تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا؟
- كيف يمكن تحقيق تمثيلية متوازنة وشاملة ؛لجميع الأطراف السياسية في الانتخابات؟
- ما هو دور المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في دعم العملية الانتخابية، وتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا؟
- ما هي الإصلاحات السياسية اللازمة التي يجب أن يتم تنفيذها؛ لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات الليبية؟
- ما هو دور المواطنين والمجتمع المدني في المساهمة في العملية الانتخابية ،وتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا؟

### فرضية البحث:

الفرضية المتعلقة بدور الانتخابات الليبية المرتقبة، في تعزيز التحول الديمقراطي يمكن صياغتها على النحو التالي:

«إذا تم تنظيم وإجراء انتخابات حرة وعادلة في ليبيا، وتم تفعيل الإصلاحات السياسية، والقانونية المناسبة، فإن ذلك سيسهم في تعزيز التحول الديمقراطي في البلاد، عن طريق تحقيق التمثيل الشامل للأطراف السياسية، والقومية، وتعزيز المشاركة المدنية، والوعي السياسي، وتعزيز الاستقرار السياسي، والمؤسسات الديمقراطية.»

### تفسير الفرضية:

- تشير الفرضية إلى أن الانتخابات الحرة والعادلة؛ تعد أداة أساسية في تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا.
- الفرضية تفترض أن تفعيل الإصلاحات السياسية، والقانونية اللازمة؛ يعزز نزاهة العملية الانتخابية، وضمان تمثيل جميع الأطراف بشكل عادل.

• من خلال تعزيز التمثيل الشامل، وتعزيز المشاركة المدنية، والوعي السياسي، يمكن تعزيز الديمقراطية، وتعزيز الشرعية السياسية في ليبيا.

• الفرضية تفترض أن تعزيز الاستقرار السياسي، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ يمكن أن يساهم في بناء نظام سياسي قوي، ومستدام في البلاد.

## أهمية وأهداف البحث:

### أهمية البحث:

تتناول أهمية هذا البحث تحليل دور الانتخابات الليبية المرتقبة، وتأثيرها على التحول الديمقراطي في ليبيا. يعكس هذا البحث أهمية العملية الانتخابية في بناء نظام سياسي، ديمقراطي، قوي، ومستدام، وتعزيز الشرعية السياسية، والمشاركة المدنية في البلاد. من خلال فهم دور الانتخابات، وتحليله بشكل شامل، ويمكن للبحث أن يساهم في توجيه السياسات، والإجراءات المستقبلية؛ لتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا.

### أهداف البحث:

ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1 – تحليل دور الانتخابات الليبية المرتقبة، في تحقيق التحول الديمقراطي في البلاد.

2 – دراسة الشروط والإصلاحات اللازمة؛ لضمان إجراء انتخابات حرة ،وعادلة، في ليبيا.

3 – تحليل دور المجتمع الدولي في دعم، ومراقبة العملية الانتخابية، في ليبيا.

4 – دراسة تأثير الانتخابات على الشرعية السياسية، والاستقرار السياسي في ليبيا.

5 – تحليل تأثير الانتخابات على تعزيز المؤسسات الديمقراطية، وبناء نظام سياسي قوي ومستدام في البلاد.

6 – تقديم توصيات وإرشادات لتحسين العملية الانتخابية ،وتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكن للبحث أن يساهم في توفير رؤى عميقة، وتوجيهات عملية للفاعلين المعنيين في ليبيا، والمجتمع الدولي؛ لتعزيز التحول الديمقراطي، والاستقرار السياسي في البلاد.

### منهجية البحث:

لفهم دور الانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي، قمت باستخدام مناهج البحث التالية:

- **المنهج الوصفي:**

يتمثل الهدف من هذا المنهج في وصف، وتفسير الظواهر، والأحداث المختلفة. ويمكننا استخدام المنهج الوصفي؛ لتحليل العملية الانتخابية في ليبيا، ووصف مراحلها المختلفة، والمشاركين فيها. كما يمكننا أيضًا تحليل الإجراءات، والقوانين المنظمة للانتخابات، والجهود المبذولة؛ لضمان تنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

- **المنهج التحليلي:**

يساعد المنهج التحليلي في فهم العلاقات السببية، والتأثيرات المتراكبة للانتخابات. يمكننا استخدام المنهج التحليلي؛ لتحليل تأثير الانتخابات الليبية على المؤسسات الديمقراطية المختلفة، كما يمكن استخدام المنهج التحليلي؛ لتحديد التحديات والعوائق، التي يمكن أن تواجه عملية التحول الديمقراطي، بعد الانتخابات.

- **المنهج الاستقرائي:**

يستند المنهج الاستقرائي على استخلاص المعرفة والاستنتاجات، كما يمكننا استخدام المنهج الاستقرائي؛ لدراسة كيفية تعزيز التحول الديمقراطي، من خلال الانتخابات، ويمكن أيضًا استخدام المنهج الاستقرائي؛ لتقييم الدروس المستفادة من الانتخابات السابقة في ليبيا، وتحديد النجاحات والتحديات التي واجهتها.

باستخدام هذه المنهجيات معًا، يمكننا تحليل الدور المحتمل للانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي، كما يمكننا فهم كيف يمكن للانتخابات أن تساهم في تعزيز المشاركة الشعبية، وتعزيز الشرعية السياسية من خلال تمثيل الشعب، واختيار القيادات السياسية، بطريقة ديمقراطية.

### المصطلحات المستخدمة:

1 – الانتخابات: تشير إلى العملية التي يشارك فيها الناخبون في اختيار ممثليهم السياسيين ،من بين مجموعة من المرشحين.

2 – التحول الديمقراطي: يشير إلى عملية التحول من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى نظام سياسي ديمقراطي، ويشمل العديد من العمليات السياسية، والاجتماعية، والقانونية.

3 – الشرعية السياسية: تعني قبول جميع الأطراف المعنية بالعملية السياسية للمؤسسات، والإجراءات السياسية ،واحترامها، وتعتبر أساساً هاماً للديمقراطية.

4 – المشاركة المدنية: تشير إلى مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، واتخاذ القرارات العامة، سواء من خلال الانتخابات، أو المشاركة في المنظمات المدنية والنقاش العام.

5– الإصلاحات السياسية: تشير إلى التغييرات والتحسينات التي تهدف إلى تطوير وتعزيز النظام السياسي، بما في ذلك الإصلاحات القانونية، الإدارية، والمؤسساتية.

6 – التمثيل السياسي: يشير إلى تواجد جميع الأطراف والمجموعات السياسية المختلفة في العملية الانتخابية وضمان تمثيلها العادل والمتوازن..

7 – المجتمع الدولي: يشير إلى المجموعة من الدول والمنظمات الدولية التي تلعب دورًا في دعم العملية الانتخابية، وتعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا.

**تقسيمات البحث:**

لتحليل وتتبع العلاقة بين المتغير المستقل (الانتخابات الليبية)، والمتغير التابع (التحول الديمقراطي)، من حيث الدور المهم والمرتقب الذي ستؤديه الانتخابات، والمعزز لعملية التحول الديمقراطي في ليبيا، تم تقسيم البحث على النحو التالي:

المحور الأول: أهمية الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي: إطار نظري.

المحور الثاني: الأثر المتوقع للانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي.

المحور الثالث: التحديات المتوقعة أمام الانتخابات الليبية المرتقبة، وسبل التغلب عليها.

الخاتمة.

## المحور الأول/ أهمية الانتخابات في عملية التحول الديمقراطي: إطار نظري

تعد الانتخابات الحرة المباشرة؛ أحد اللبنات الأساسية في البناء الديمقراطي، ومن أهم التحديات التي تواجه النظام الجديد؛ فنجاحها المترتب عن تقبل الشعب لفكرتها، والتجاوب معها من خلال المشاركة الفاعلة في عملية الإدلاء بصوته لمن يجد فيهم الكفاءة في التمثيل؛ هي الأساس الذي تستند عليه شرعية النظام، وما يترتب عنها من صياغات قانونية، وتشكيلات إدارية، وفي ظل الفترة الانتقالية التي تمر بها ليبيا، كان

الترقب والقلق يحكم تلك المسألة، ومدى النجاح أو الفشل المتحقق عنها.(1)[1]

ويشير مفهوم التحول الديمقراطي في أوسع معانيه إلى الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، فمفهوم التحول الديمقراطي يمثل مرحلة يتم من خلالها تفكيك النظام الديمقراطي القديم وانهياره، وبناء نظام جديد. (1).[2]

## أولا: تعريف الانتخابات كأداة أساسية للتعبير عن إرادة الشعب وممارسة الديمقراطية.

الانتخاب هو النمط الأكثر شيوعاً للمشاركة السياسية، ويعد الآلية الديمقراطية لاختيار الممثلين في المجالس النيابية، والرؤساء، وفي المناصب العليا للدولة. وقد اقترن الانتخاب بانتشار المبادئ والأفكار، وارتبط برسوخ الآليات والمؤسسات الديمقراطية في الدولة الحديثة. (2)[3]

ويشير مفهوم العملية الانتخابية إلى المجموعة المتكاملة؛ لكافة مراحل الإعداد لانتخابات محددة وتنفيذها، وتشتمل هذه العملية عادة على مراحل مثل: إقرار قانون انتخابات، تسجيل الناخبين، تسمية المرشحين، الحملة الانتخابية، الاقتراع، عد وفرز الأصوات، إعلان نتائج الانتخابات، وحل النزاعات الانتخابية، أو أنها مجموعة الإجراءات، والأعمال القانونية، والمادية، التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب .(3 )

وتتيح الانتخابات للشعب فرصة التعبير عن آرائهم، ومواقفهم، واختيار القادة الذين يتمتعون بالشرعية الديمقراطية؛ للتحكم في شؤون الدولة، واتخاذ القرارات المصيرية. ومن خلال الانتخابات، يتمكن الشعب من الاختيار بين الخيارات المختلفة المتاحة، وتقييم الأداء السابق للمرشحين، والأحزاب السياسية.

وتعتبر الانتخابات أيضًا وسيلة لتحقيق المشاركة الشعبية في صنع القرار، حيث يتم

(1)[1]آمنة محمد علي:تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، (الكوفة: مجلة جامعة الكوفة، 2013)، ص243-240

[2](1) على مصباح الوحيشي : « دراسة نظرية في التحول الديمقراطي »، مجلة كلية الاقتصاد والبحوث العلمية ، جامعة الزاوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني، 2015،ص53

(2)حسين علوان البيج:المشاركة السياسية: الأهمية، الأنماط، الابعاد، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020)، ص25

[3](3)عبدو سعد: وآخرون، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، ط1،( بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،2005 )، ص271.

إشراك الناخبين في عملية التصويت، والتأثير على التوجهات السياسية، والسياسات العامة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الانتخابات مفهوم المساءلة السياسية، حيث يتمكن الناخبون من تقييم أداء الممثلين المنتخبين، وتوجيههم وفقًا لتطلعاتهم ومصالحهم.

بصفة عامة، تعتبر الانتخابات ركيزة أساسية في الديمقراطية وحكم الشعب، حيث تمنح الشعب القدرة على المشاركة في صنع القرارات السياسية، وتحديد مستقبلهم السياسي. وبالتالي، فإنها تعكس مبدأ السيادة الشعبية، وتعزز الشرعية الديمقراطية للسلطة السياسية.

**ثانياً: أهمية الانتخابات في تحقيق مبادئ الشفافية والمشاركة السياسية والمساءلة.**

الانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق مبادئ الشفافية، والمشاركة السياسية والمساءلة، في النظم الديمقراطية. وهذه بعض النقاط المتعلقة بهذه المبادئ:

1- الشفافية: تعتبر الانتخابات واحدة من أهم الوسائل لتعزيز الشفافية في العملية السياسية، ويتم تنظيم الانتخابات عادة بواسطة هيئات مستقلة ومحايدة؛ تشرف على سيرها وتوفر بيئة عادلة وشفافة للجميع، حيث يتم فتح مراكز الاقتراع للجمهور، ويكون هناك إجراءات محددة؛ لعد وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وهذا يساهم في ضمان نزاهة العملية الانتخابية، ومصداقيتها، ويمنح الناخبين الثقة في نتائج الانتخابات، وشرعية الحكومة المنتخبة.

2-المشاركة السياسية: توفر الانتخابات منصة للمواطنين المشاركة في صنع القرارات السياسية. فبإمكان الناخبين أن يختاروا من بين مجموعة متنوعة من المرشحين، والأحزاب السياسية، ويعبروا عن آرائهم، ومواقفهم من خلال الإدلاء بأصواتهم، وهذا يمنح الناس القدرة على تحديد ممثليهم، وتوجيه السياسات والقرارات التي تؤثر على حياتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن المشاركة السياسية في عملية الانتخابات؛ تعزز الوعي المدني، وتعزز الحوار والتفاعل العام بين المواطنين والحكومة.

3-المساءلة: تسهم الانتخابات في تعزيز مبدأ المساءلة السياسية، فعندما يكون هناك دور دوري للانتخابات، يمكن للناخبين تقييم أداء المرشحين، والأحزاب السياسية الحاكمة، وتقدير مدى تحقيقهم للوعود والتزاماتهم، وإذا لم يتم تحقيق التوقعات، يمكن للناخبين أن يعبروا عن ذلك في الانتخابات التالية ويختاروا بدائل جديدة، وهذا يضع ضغطًا على المسؤولين السياسيين؛ لتقديم الخدمات، وتلبية تطلعات الناخبين، ويضمن أن يكون هناك آلية لمراجعة الأداء السياسي، وتغيير الحكومة بشكل سلمي وديمقراطي.

بشكل عام، يمكن القول أن الانتخابات تعتبر أداة حيوية في تحقيق مبادئ الشفافية، المشاركة السياسية، والمساءلة في الحياة السياسية. فمن خلال تعزيز الشفافية، توفر الانتخابات بيئة مفتوحة وعادلة؛ لعملية التصويت، وعد وفرز الأصوات، وإعلان النتائج، مما يعزز الثقة في نتائج الانتخابات، وشرعية الحكومة المنتخبة، كما تمكن الانتخابات المواطنين من المشاركة في صنع القرارات السياسية، وتوجيه السياسات، والقرارات، التي تؤثر على حياتهم، وهذا يعزز المشاركة السياسية والوعي المدني. وأخيرًا، تعمل الانتخابات على تعزيز مبدأ المساءلة السياسية، حيث يمكن للناخبين تقييم أداء المرشحين، والأحزاب السياسية، واتخاذ قراراتهم بناءً على هذا التقييم، مما يضع ضغطًا على المسؤولين السياسيين؛ لتقديم الخدمات وتلبية تطلعات الناخبين.

مجتمعيا، تساهم الانتخابات في تعزيز الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي، حيث يمكن للناس التعبير عن آرائهم ومصالحهم بشكل سلمي وديمقراطي. كما تعزز الانتخابات الشرعية السياسية للحكومات، والسلطات المنتخبة، وتساهم في بناء مؤسسات ديمقراطية قوية ومستقرة.

لذا، يمكن القول أن الانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية، والمشاركة السياسية، والمساءلة، وتعزيز قيم الديمقراطية في المجتمعات.

## المحور الثاني: الأثر المتوقع للانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي.

إن عملية التحول الديمقراطي في ليبيا تحمل أهمية خاصة؛ بسبب الاختلاف والتفرد الذي كانت يتصف به الحكم الاستبدادي السابق في البلاد. كان النظام الشمولي السابق يتميز بوجود إيديولوجية خاصة؛ تعارض الديمقراطية بشكلها التقليدي وآلياتها، مثل الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، وحقوق وحريات الأفراد، والدساتير، والانتخابات الدورية، والتداول السلمي للسلطة. حيث كان النظام السابق يعتبر هذه الأسس الديمقراطية بشكل عام ديمقراطية زائفة، ويقدم نظامًا بديلا طوباويا ينفي جدواها.

فكان الهدف بعد إسقاط النظام السابق؛ تشكيل نظام جديد يعتمد على مبادئ ديمقراطية حقيقية، ويهدف هذا النظام إلى بناء دولة مؤسساتية، تقوم على أسس الديمقراطية الحقيقية، مع اعتراف بأهمية الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرياته، والدساتير، والانتخابات الدورية، والتناوب السلمي على السلطة، ويكمن الهدف الأساسي في خلق نظام سياسي؛ يعبر عن إرادة الشعب، ويضمن مشاركتهم الفعالة في صنع القرارات السياسية.

«ولقد تمكنت الفئة الداعمة للتحول الديمقراطي من إنجاز عدد من الخطوات، تمثلت بتنظيم ثلاثة انتخابات، حازت دعماً وتأييدها من هيئات دولية، فتم خلال سنتين انتخاب ثلاثة هيئات تشريعية: المؤتمر الوطني العام، ولجنة الدستور، ومجلس النواب، كما بدأت مؤسسات المجتمع المدني في الانتشار، إلى جانب انتشار مؤسسات الإعلام بمختلف أشكالها، وباستقلال عن السلطة الرسمية، وانتشر حق التظاهر، وحق التعبير عن الرأي بحرية كاملة». (1)[٤]

مع ذلك، يجب أن يتم هذا التحول الديمقراطي بشكل سلمي ومنظم، ويجب أن يشارك فيه جميع الأطراف المعنية في البلاد، كما يجب أن يتم تعزيز الحوار والتفاهم بين هذه الأطراف؛ لضمان تحقيق نقلة نحو نظام ديمقراطي قوي ومستدام في ليبيا.

وتعد الانتخابات أحد أهم مستويات المشاركة السياسية للمواطنين، ويمكن تتبع أثرها في النقاط التالية:

**أولا: دور الانتخابات في تشكيل هياكل سياسية جديدة، وتمثيل شامل لمختلف الأطراف السياسية والمجتمعية.**

إن تفعيل المشاركة الشعبية في العملية السياسية من خلال الترشيح للانتخابات، أو المشاركة في عملية انتخاب الممثلين في البرلمان، أو انتخاب الرئيس، يعد تحديا أساسياً، فالانتخابات تمثل أهم آليات الممارسة الديمقراطية، بمعنى أن الانتخابات هي الوسيلة التي تمكن المواطنين من المشاركة بصورة غير مباشرة في عملية اتخاذ القرارات، وعن طريق الانتخابات يمكن للمواطن قبول أو رفض الخيارات السياسية، وقبول أو رفض من يطرحون هذه الخيارات. (2)

وقد شهدت ليبيا تطورات سياسية، وأمنية تكشف عن التعقيدات التي تكتنف عملية التحول الديمقراطي فيما بعد النزاع، ورغم أن البلد أحرز تقدما ملحوظا على درب تحوله السياسي، من خلال تشكيل أول حكومة ليبية مشكلة ديمقراطياً في 14 نوفمبر 2012، مازال هناك الكثير من الصعوبات والمشاكل؛ ما يدل بشكل واضح على تقلب العملية الانتقالية وهشاشتها. (1)[٥]

---

(1) [٤]علي الدين هلال، وآخرون: تحرير، حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص588-587

(2) محمد علي:تحديات التحول الديمقراطى فى ليبيا ، ص 347.

(1) [٥]مصطفى صايج: « الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس «، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد الثاني ، العدد الأول ، 2014، ص31

وفي الحالة الليبية الراهنة، وفي ظل ما تشهده من تشظي وانقسام سياسي متفاقم، ألقى بتأثيراته البالغة على كل الأصعدة: الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية، حتى يكاد أن يفضي هذا الوضع بالبلاد إلى التقسيم، فإن ليبيا في أمس الحاجة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية؛ توحد المؤسسات السيادية، والسياسية المنقسمة، وتمهد الطريق نحو بناء دولة ليبيا الجديدة، دولة المؤسسات. إن إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يعتبر خطوة حاسمة؛ للتوصل إلى حل سياسي شامل في ليبيا؛ ولإعادة بناء الشرعية السياسية. ولكي يتمكن الشعب الليبي من اختيار ممثليهم، وتشكيل هياكل حكومية قادرة على تنفيذ الإصلاحات اللازمة، وإدارة الشؤون العامة بشكل فعال.

## ثانياً: تأثير الانتخابات في تعزيز الشرعية السياسية وبناء الثقة بين الحكومة والشعب.

### 1- تعزيز الشرعية السياسية:

الشرعية تستند في النظم الديمقراطية إلى أن الحكومة المنتخبة، تعمل في إطار المبادئ الديمقراطية، وتخضع لإرادة الشعب من خلال آلية الانتخابات التنافسية والدورية، وهذا بالطبع بجانب وسائل أخرى، حال وجود إطار دستوري يحترمه الجميع، وآليات لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم، وآليات المشاركة السياسية، وصحافة حرة ومستقلة، واستقلال قضائي، والتمتع باستقرار سياسي واقتصادي. (2)[٦] كل ذلك يعزز مشروعية الحكومة، ويمنحها الصلاحية لاتخاذ القرارات، وتنفيذ الإصلاحات بموجب الإرادة الشعبية.

### 2-تعزيز الشفافية والمساءلة:

الانتخابات تشجع على الشفافية في العملية السياسية؛ لذلك تتطلب الانتخابات نشر المعلومات حول المرشحين، والبرامج السياسية، وعمليات الاقتراع. ويتعين على المرشحين أن يقدموا وعودًا واضحة، ويشرحوا رؤيتهم للمستقبل، وبالتالي يتيح ذلك للناخبين تقييمهم، واختيار المرشحين الذين يمثلون آراءهم، واهتماماتهم، وهذا يعزز الشفافية ويعطي الشعب القدرة على مراقبة، وتقييم أداء المسؤولين المنتخبين، وبالتالي تعزيز المساءلة.

### 3 -بناء الثقة والوحدة الوطنية:

الانتخابات توفر فرصة للشعب الليبي للتواصل والحوار السلمي، وتعزز الوعي السياسي، والمشاركة المدنية، وعندما يشعر الشعب بأن لديه الحق في تحديد مصيره

(2) [٦] عبد الفتاح ماضي: الانتخابات الديمقراطية: واقع الانتخابات في الأقطار العربية، ط1،( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009 )،ص 30

السياسي، ويشعر بأن صوته مهم ومسموع، يتم تعزيز الثقة بين الحكومة والشعب، والانتخابات تعتبر أيضًا فرصة للمصالحة الوطنية، والتوافق السياسي، حيث تتمكن الأطراف المختلفة من التواصل والتفاوض؛ لبناء الوحدة الوطنية، وتجاوز الانقسامات السابقة.

4-تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي:

الانتخابات تسهم في خلق بيئة سياسية مستقرة، ومواتية للتنمية الاقتصادية. فعندما يكون هناك حكومة منتخبة بشكل ديمقراطي وشرعي، يتم تعزيز الاستقرار السياسي، وقدرة الحكومة على اتخاذ القرارات، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وهذا يعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ويشجع على تدفق الاستثمارات، وتنمية القطاع الاقتصادي في ليبيا.

بشكل عام، يمكن القول أن الانتخابات تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الشرعية السياسية، وبناء الثقة بين الحكومة والشعب في ليبيا. ومع ذلك، يجب أن يتم تنظيم الانتخابات بشكل ديمقراطي وشفاف، مع ضمان حقوق المشاركة والحريات الأساسية للجميع، كما يجب أن تتبنى الحكومة إجراءات لمكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وأن تعمل على تحقيق التوافق الوطني والمصالحة؛ لبناء مستقبل مستدام ومزدهر لليبيا.

ثالثاً: الانتخابات كآلية لحل النزاعات السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

في ظل التحولات السياسية والصراعات التي شهدتها ليبيا في السنوات الأخيرة، تعد الانتخابات آلية هامة لحل النزاعات السياسية، وتحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، وتوفر الانتخابات فرصة للشعب الليبي للتعبير عن آرائهم، واختيار ممثليهم السياسيين، وتشكيل الحكومة بطريقة ديمقراطية.

ويمكن شرح وتفصيل ذلك في النقاط التالية:

1-تحقيق التوافق والمصالحة: عندما تواجه الدولة نزاعات سياسية وانقسامات، يمكن أن تكون الانتخابات وسيلة لتحقيق التوافق والمصالحة الوطنية. فبواسطة الانتخابات، يتمكن الأطراف المتنازعة من الجلوس معًا، والتفاوض والتوصل إلى تسويات سياسية، كما يتم إعطاء الشعب فرصة للإدلاء بأصواتهم، واختيار الممثلين الذين يمثلون توجهاتهم ومصالحهم، وهذا يعزز الثقة والتفاعل الإيجابي بين الأطراف المختلفة.

2- تهدئة التوتر السياسي: تنظيم الانتخابات يمكن أن يساهم في تهدئة التوترات

السياسية والاحتقان في المجتمع، بدلا من اللجوء إلى الصراع المسلح، أو الاحتجاجات المستمرة، حيث يتاح للأطراف المتنازعة فرصة للتعبير عن آرائهم، واختيار ممثليهم، من خلال العملية الديمقراطية للانتخابات، وهذا يقلل من التوترات، ويشجع على حل النزاعات بشكل سلمي ومدروس.

3-توزيع السلطة والشرعية: الانتخابات تساهم في توزيع السلطة بين الأطراف المختلفة، وتعزز الشرعية الديمقراطية. فمن خلال الانتخابات، يتم منح الفرصة للأحزاب، والمرشحين المنافسين؛ للتنافس على الحكم والمسؤولية. وبالتالي، يتم تعزيز الشرعية السياسية للحكومة، ويتم توزيع السلطة بشكل عادل ومشروع، وهذا يقلل من التوترات، والاحتكاكات السياسية، ويساهم في بناء نظام سياسي مستقر ومتوازن.

4-إدارة التغيير السياسي: في حالات التحول السياسي أو الانتقال من النظام القمعي إلى الديمقراطية، تلعب الانتخابات دورًا مهمًا في إدارة هذا التغيير. وتتيح الانتخابات للشعب المشاركة في تحديد اتجاه البلاد، وتشكيل الحكومة والمؤسسات الجديدة، ويمكن أن تعزز الانتخابات الاستقرار السياسي من خلال إنشاء أسلوب سلمي؛ لتحقيق التغيير وتفادي الصراعات المسلحة، أو اضطرابات كبيرة.

5- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: العملية الانتخابية تشجع على الشفافية ومكافحة الفساد في الحياة السياسية، فعندما تكون هناك قواعد صارمة للانتخابات، ورقابة قوية، يصبح من الصعب على الأطراف المعنية بالفساد؛ التلاعب بالنتائج أو التلاعب بعملية الاقتراع. وبالتالي، يتم تعزيز الثقة في النظام السياسي، ويتم تحقيق استقرار سياسي أكبر.

6-إعطاء الصوت للشعب: يعد الجانب الأهم للانتخابات هو منح الشعب الفرصة للإدلاء بأصواتهم، والتأثير في صناعة القرارات السياسية، فيشعر الناس بالمشاركة والانتماء؛ عندما يشعرون أن أصواتهم مهمة تؤثر في مستقبل بلدهم، وهذا يعزز الشعور بالانتماء الوطني، والمسؤولية المشتركة، ويساهم في الاستقرار السياسي.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الانتخابات وحدها ليست كافية لحل جميع النزاعات السياسية، وتحقيق الاستقرار السياسي، فقد يكون هناك عوامل أخرى، مثل: الحوار السياسي، والمصالحة الوطنية، والإصلاحات السياسية، والاقتصادية، التي تكمل دور الانتخابات في بناء استقرار سياسي قوي ومستدام في البلاد.

## المحور الثالث: التحديات المتوقعة أمام الانتخابات الليبية وسبل التغلب عليها.

مع الشروع في إجراء الانتخابات في ليبيا، هناك عدد من التحديات المتوقعة التي يجب التغلب عليها؛ لضمان سير عملية الانتخابات بشكل حر وعادل، وفي مقدمتها التحديات الأمنية، وتحقيق الشفافية والنزاهة فيها. بالإضافة إلى ذلك، يلعب المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، دورًا حيويًا في ضمان سير الانتخابات بشكل صحيح، كذلك فإن تعزيز قدرات المؤسسات الانتخابية، وتوفير الدعم الدولي؛ يعدان أمورًا حاسمة أيضًا.

### أولا: التحديات الأمنية في ظل الانتخابات الليبية.

تواجه الانتخابات الليبية المرتقبة تحديات أمنية عدة نظرًا للظروف الأمنية المعقدة التي تشهدها البلاد. ويمكن توضيح بعض هذه التحديات وكيفية التغلب عليها:

1 – تهديد العنف والمسلحين: العنف المسلح، والجماعات المسلحة المنتشرة في ليبيا؛ يشكلون تحديًا رئيسيًا للانتخابات. ويمكن أن يهددوا سير العملية الانتخابية، وذلك باستهداف المرشحين، والمواطنين، الذين يشاركون في العملية الانتخابي، وللتغلب على هذا التحدي، يجب تعزيز الأمن، وتنظيم قوات الأمن؛ لحماية مراكز الاقتراع والمواطنين، كما يجب أيضًا تعزيز التعاون الأمني الدولي؛ للحد من تدفق الأسلحة، والمساعدة في تطبيق القانون.

2 – ضعف البنية التحتية واللجان الانتخابية: تحتاج الانتخابات إلى بنية تحتية قوية ،ولجان انتخابية مؤهلة ومستقلة. ومع ذلك، تواجه ليبيا تحديات في هذا الصدد، مثل: ضعف البنية التحتية، ونقص الموارد اللازمة، والقدرات الفنية؛ لذلك يجب تعزيز البنية التحتية، وتوفير التمويل، والتدريب اللازم للجان الانتخابية؛ لضمان سير العملية الانتخابية بشكل فعال ومنصف.

3– غياب الاستقرار في بعض المناطق: تعاني بعض المناطق في ليبيا من غياب الاستقرار الأمني، والنزاعات المسلحة، فقد تواجه هذه المناطق صعوبات في تنظيم، وإجراء الانتخابات ، بشكل سلس وآمن؛ لذلك يجب تعزيز الجهود الأمنية، والدبلوماسية؛ للحد من النزاعات، وتحقيق الاستقرار في هذه المناطق،وضمان مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية.

4– تدخل خارجي وتأثيرات إقليمية: يمكن أن يؤثر التدخل الخارجي، والتأثيرات الإقليمية، على سير الانتخابات في ليبيا. فقد تتدخل بعض الدول أو الجماعات الخارجية؛ للتأثير على نتائج الانتخابات، أو زعزعة الاستقرار. وللتغلب على هذا

التحدي، يجب تعزيز الحوار والتعاون الدولي، وتعزيز السيادة الوطنية، في عملية صنع القرارات التي تتعلق بالانتخابات؛ لذلك يجب أن تكون الانتخابات عملية ديمقراطية محلية؛ تتم بمشاركة الشعب الليبي، وتتفادى التدخلات الخارجية غير المشروعة.

5- ضعف الثقة والمشاركة السياسية: تعاني ليبيا من ضعف الثقة بين الشعب والمؤسسات السياسية ؛بسبب الاضطرابات السابقة، والانقسامات السياسية، وقد يؤثر هذا الضعف على مشاركة الناخبين في الانتخابات، وقد يقلل من مصداقية العملية الانتخابية؛ لذلك يجب تعزيز الثقة بين الشعب والمؤسسات السياسية، من خلال تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الشعبية، في صنع القرارات السياسية.

ولتجاوز هذه التحديات الأمنية، يجب أن تعمل الحكومة الليبية بالتعاون مع المجتمع الدولي، والشعب الليبي، على تعزيز الأمن والاستقرار، وتعزيز الثقة والمشاركة السياسية، ويتطلب ذلك جهودًا مشتركة؛ لتعزيز القدرات الأمنية، وتحسين البنية التحتية اللازمة للانتخابات، وتعزيز الحوار والتعاون السياسي والدبلوماسي. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير الدعم الدولي؛ لضمان سلامة العملية الانتخابية، وتعزيز الديمقراطية في ليبيا

### ثانياً: ضمان الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية.

ضمان الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية يعتبر تحديًا هامًا؛ لضمان نجاح الانتخابات الليبية المرتقبة، والحفاظ على مصداقيتها، وفيما يلي بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتغلب على هذا التحدي:

1- هيئة انتخابية مستقلة: يجب أن تكون هيئة، أو مفوضية الانتخابات مستقلة ،وغير تابعة لأي جهة سياسية، كما ينبغي تعيين أعضاء هيئة الانتخابات ؛بناءً على معايير محايدة وشفافة، وضمان تمثيلية جيدة لكافة الأطياف السياسية، والمجتمع المدني، و يجب أن يتم تزويد هذه الهيئة بالسلطات، والموارد الكافية ؛لتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية بشكل كامل.

2- الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية: يجب وضع ضوابط صارمة لتمويل الحملات الانتخابية ؛وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها، كما يجب تسجيل المساهمات المالية ،والمصادر المالية، بشكل شفاف ومتاح للجمهور. ويمكن تطبيق قوانين الحد الأقصى للتبرعات، ومراقبة أنشطة التمويل؛ لضمان عدم تأثير المصالح المادية على عملية الانتخابات.

3- المراقبة الدولية والمحلية: يجب دعوة المراقبين الدوليين، والمحليين المستقلين؛ لمراقبة العملية الانتخابية، حيث يساهم وجود المراقبين في زيادة الشفافية والنزاهة ،وتقييم سير العملية، والكشف عن أي انتهاكات، أو تجاوزات، كما ينبغي أن يتمكن المراقبون من الوصول إلى جميع مراكز الاقتراع، والعمليات ذات الصلة، وتقديم تقاريرهم بشكل علني وشفاف.

4- التوعية والتثقيف الانتخابي: يجب توفير برامج توعية وتثقيف للناخبين حول العملية الانتخابية وحقوقهم، كما يمكن تنفيذ حملات إعلامية ،وتثقيفية ؛لشرح عملية التصويت ،وكيفية المشاركة الفعالة في العملية الانتخابية، ويمكن أيضًا توفير معلومات مفصلة حول المرشحين، وبرامجهم الانتخابية؛ لمساعدة الناخبين على اتخاذ قرارات مستنيرة.

5- العقوبات على الانتهاكات: يجب أن تكون هناك عقوبات صارمة لأي انتهاكات تحدث في عملية الانتخابات، و يجب تطبيق القانون بشكل صارم وعادل على أي شخص، أو جهة تتلاعب في العملية الانتخابية، بما في ذلك التزوير، والتلاعب بالنتائج، والتأثير غير المشروع. ويجب أن يتم محاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات، وتقديمهم للعدالة.

6- توفير آليات الطعن والاعتراض: يجب توفير آليات فعالة للطعن والاعتراض على أي تجاوزات أو انتهاكات في العملية الانتخابية، كما ينبغي أن يكون هناك نظام قضائي مستقل، يتعامل بشكل سريع وعادل مع أي شكاوى، أو طعون يتم تقديمها.

7- المشاركة المجتمعية: يجب تشجيع المشاركة الواسعة من قبل المجتمع المدني، والجمهور في عملية الانتخابات، ويمكن تشكيل جمعيات، ومنظمات مستقلة؛ لمراقبة العملية الانتخابية وتوفير المساعدة والدعم للناخبين ،كما يمكن أن يلعب الإعلام الحر والمستقل دورًا هامًا في توفير المعلومات، ومراقبة العملية.

إن تجاوب السلطات والمؤسسات المعنية بجدية مع هذه الإجراءات وتنفيذها بشكل صارم؛ سيساهم في ضمان الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية، ومن المهم أن يتم تطبيق هذه الإجراءات بطريقة شاملة ومنسقة؛ لضمان نجاح الانتخابات، وتعزيز الثقة العامة في العملية الديمقراطية.

ثالثاً: دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في ضمان سير الانتخابات بشكل حر وعادل.

لقد عرف المجتمع الليبي أشكالا متعددة من مكونات المجتمع المدني في وقت مبكر من

تاريخه، قبل أن يقرر النظام السابق احتواء جميع أشكال التنظيمات التي تمتعت بأية درجة من الاستقلال، وبعدما زال هذا النظام نشط الليبيون من جديد، وطوروا في كل مدينة أو بلدة، أشكالا لمؤسسات المجتمع المدني. (1)[٧]

إن دور المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في ضمان سير الانتخابات الليبية بشكل حر وعادل؛ يعد تحديًا مهمًا، وهذه بعض الطرق للتغلب على هذا التحدي:

1- حرية التعبير وحرية الصحافة: يجب أن يتم حماية حرية التعبير، وحرية الصحافة كحقوق أساسية في العملية الانتخابية، وينبغي أن يكون للصحافة الحرة والمستقلة حق الوصول إلى المعلومات، وتقديم تقارير مستقلة ونزيهة ؛بشأن الانتخابات ،كما يجب أن تكون هناك ضمانات لحماية الصحفيين ،ومنع أي تعرض للتهديد أو الاضطهاد.

2- توفير وسائل الإعلام المستقلة: يجب تشجيع التنوع والتنافسية في المشهد الإعلامي، وتعزيز وجود وسائل إعلام مستقلة، كما ينبغي توفير الدعم والحماية للوسائل الإعلامية المستقلة، وتشجيع الاستقصاء، والتحقيق الصحفي؛ لضمان توفير معلومات دقيقة، وشاملة للجمهور.

3- مراقبة ورصد وسائل الإعلام: يجب أن تشارك المنظمات المدنية المستقلة في مراقبة ،ورصد أداء وسائل الإعلام، خلال العملية الانتخابي، وينبغي توفير آليات لتلقي شكاوى الجمهور، وتقديم تقارير مستقلة حول مدى توفر التوازن، والموضوعية في تغطية الانتخابات.

4-توعية الجمهور والتثقيف الإعلامي: يجب توفير برامج توعية وتثقيف للجمهور بشأن دورهم في العملية الانتخابية، وأهمية المشاركة الفعالة، و يمكن تنظيم حملات إعلامية ؛لشرح أهمية الانتخابات، وكيفية المشاركة، والتصويت بشكل صحيح.

5-التواصل والشراكة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام: يجب تعزيز التواصل والتعاون بين المجتمع المدني، ووسائل الإعلام ؛لتعزيز التغطية الشاملة والدقيقة للانتخابات، ويمكن تنظيم ورش عمل، ولقاءات تواصلية بين الجانبين ؛لتبادل المعلومات والخبرات، وتوضيح التحديات والمشكلات المشتركة.

6- المراقبة المجتمعية: يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا هامًا في رصد ومراقبة العملية الانتخابية، فبوجود المراقبة المجتمعية، يتم تعزيز الشفافية والمساءلة في

(1)٧شهرزاد فكيري: "الانتقال الديمقراطي في ليبيا بين الواقع والتحديات "، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة الشلف، المجلد الأول، العدد الثاني، 2014، ص158

العملية الانتخابية، وتساهم في تقليل فرص التزوير، والتلاعب، والتحيز، كما تعمل على نشر الوعي السياسي، وتشجيع المشاركة الفعالة للمواطنين في العملية الانتخابية.

والجدير بالذكر أن المراقبة المجتمعية للعملية الانتخابية، ليست مقتصرة على دور المنظمات غير الحكومية فحسب، بل يمكن أن يلعب الأفراد العاديون دورًا مهمًا أيضًا. فهم بإمكانهم توثيق أي ملاحظات، أو شكاوى، وتقديمها إلى الجهات المعنية؛ وبذلك يسهمون في حماية نزاهة العملية الانتخابية..

**رابعاً: أهمية بناء قدرات المؤسسات الانتخابية وتوفير الدعم الدولي.**

لتجاوز التحديات المتعلقة ببناء قدرات المؤسسات الانتخابية، وتوفير الدعم الدولي في الانتخابات الليبية المرتقبة، يمكن اتباع بعض الإجراءات التالية:

1- تعزيز التدريب والتثقيف: ينبغي توفير برامج تدريبية مكثفة لأعضاء المؤسسات الانتخابية والعاملين فيها، بما في ذلك التدريب على الإجراءات الانتخابية، والقوانين واللوائح المتعلقة بالانتخابات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستخدمة في العملية الانتخابية، كما يجب أن يشمل التدريب أيضًا تعزيز النزاهة، والمساءلة، وحقوق الناخبين.

2- تطوير البنية التحتية والتكنولوجيا: ينبغي توفير التمويل والدعم اللازمين لتحسين البنية التحتية للمؤسسات الانتخابية، بما في ذلك تحديث وتطوير نظم التسجيل الانتخابي، والتصويت، وعمليات العد والفرز، ويمكن أيضًا استخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل النظم الإلكترونية، والتصويت عبر الإنترنت؛ لتسهيل العملية الانتخابية وتحسين فاعليتها.

3-التعاون الدولي والمساعدة الفنية: يجب تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالشؤون الانتخابية، مثل: الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العفوالدولية، ويمكن طلب الدعم الفني والمساعدة في تقييم وتحسين المؤسسات الانتخابية، والعمليات الانتخابية. كما يمكن أيضًا الاستفادة من خبرات الدول الأخرى، التي مرت بعمليات انتخابية مشابهة.

4-إقامة شراكات محلية ودولية: يجب تعزيز التعاون والشراكات مع المنظمات المحلية، والمجتمع المدني، والجمعيات الاحترافية، والجامعات، والمراكز البحثية، ويمكن لهذه الشراكات تقديم الخبرات والمعرفة، والدعم المالي والفني؛ لتعزيز قدرات

المؤسسات الانتخابية، وتحسين العمليات الانتخابية.

5-تعزيز الشفافية والمساءلة: ينبغي أن تكون المؤسسات الانتخابية مفتوحة وشفافة في أعمالها وقراراتها، كما يجب تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية في عملية التسجيل، والتصويت، والعد والفرز، ويجب أن يتم توفير آليات للرقابة والرصد المستقل للعملية الانتخابية، بما في ذلك وجود مراقبين دوليين، ومحليين؛ للتأكد من نزاهة الانتخابات، ومراعاة المعايير الدولية.

6-تعزيز التوعية والمشاركة السياسية: يجب تعزيز التوعية بأهمية المشاركة السياسية والانتخابات لدى المواطنين الليبيين، كما يمكن تنظيم حملات توعوية وتثقيفية؛ لتعريف الناخبين بحقوقهم، وواجباتهم، وكيفية المشاركة في الانتخابات، كذلك يجب أن تشمل هذه الجهود الفئات الضعيفة والمهمشة، وضمان إشراكها بشكل فعال في العملية الانتخابية.

إن تجاوز التحديات المتعلقة ببناء قدرات المؤسسات الانتخابية، وتوفير الدعم الدولي؛ يتطلب جهودًا متكاملة، وتعاونًا فعالًا بين الحكومة الليبية، والمجتمع الدولي، والمنظمات المحلية، والمجتمع المدني، كما يجب أن يتم تخصيص الموارد اللازمة والاهتمام الملائم لهذه الجوانب؛ من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ليبيا.

## الخاتمة:

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج مهمة تؤكد دور الانتخابات الليبية المرتقبة في تعزيز التحول الديمقراطي في ليبيا. وفيما يلي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

1- تعزيز المشروعية السياسية: من خلال الانتخابات المرتقبة، يمكن لليبيا تعزيز المشروعية السياسية للحكومة، والمؤسسات الديمقراطي، وعن طريق انتخاب القادة والممثلين السياسيين بطريقة شرعية وشفافة، يمكن للشعب الليبي أن يشعر بالانتماء والثقة في النظام السياسي.

2- تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال عملية الانتخابات، يتم تعزيز مبادئ الشفافية، والمساءلة، في الحكومة والمؤسسات، فيجب أن يتمكن الشعب الليبي من مراقبة وتقييم أداء القادة الذين ينتخبونهم، ومعاقبتهم في حالة عدم تحقيق التزاماتهم.

3- تعزيز المشاركة السياسية: تعتبر الانتخابات فرصة لزيادة المشاركة السياسية للشعب الليبي، حيث يتاح للمواطنين التعبير عن آرائهم، واختيار من يرغبون في

تمثيلهم، وتحقيق مصالحهم ،و هذا يعزز الوعي السياسي لدى الشعب، ويساهم في بناء مجتمع مدني قوي.

4- تعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية: إجراء انتخابات ناجحة ونزيهة؛ يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في ليبيا، ومن خلال توفير منصة للحوار والتوافق السياسي، يمكن للأطراف المختلفة أن تعمل معًا ؛من أجل تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة.

5- تعزيز الثقة والمصداقية الدولية: من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة، يمكن لليبيا استعادة الثقة والمصداقية في المجتمع الدولي. الأمر الذي يمهد إلى زيادة التعاون والدعم الدولي، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والتنموي، وتعزيز العلاقات الدبلوماسية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول أن الانتخابات الليبية المرتقبة تمثل فرصة حاسمة؛ لتعزيز التحول الديمقراطي في البلاد، وتحقيق الاستقرار، والتقدم السياسي، والاقتصادي في ليبيا. ومع ذلك، يجب أيضًا أن يتم توفير بيئة آمنة ومستقرة؛ لإجراء الانتخابات، وضمان حق المواطنين في المشاركة الحرة والعادلة في العملية الانتخابية. علاوة على ذلك، ينبغي أن يتم توفير الدعم اللازم؛ لبناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الوعي السياسي، والمشاركة المدنية في ليبيا.

وعلى الرغم من أهمية الانتخابات في تعزيز التحول الديمقراطي، إلا أنه يجب التأكيد على أن الانتخابات وحدها ليست كافية. فيجب أن تتبع الانتخابات بجهود مستمرة لتعزيز حكم القانون، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، وتعزيز المساواة. كما يجب أن يتم تشجيع الحوار والتوافق الوطني بين جميع الأطراف؛ لبناء ليبيا المستقبلية المزدهرة والمستقرة.

في النهاية، يمكن القول بأن الانتخابات الليبية المرتقبة تمثل فرصة حاسمة لبناء نظام ديمقراطي قوي في ليبيا، وتعزيز الاستقرار والتقدم في البلاد، وإن تحقيق النتائج المرجوة؛ يتطلب التزام جميع الأطراف المعنية، والمجتمع الدولي بدعم عملية الانتخابات، وتوفير الدعم اللازم؛ لبناء مؤسسات ديمقراطية قوية ومستدامة في ليبيا.

## قائمة المراجع:


- هلال،علي الدين ، وآخرون، تحرير، حال الأمة العربية 2014–2015 الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.
- ماضي،عبد الفتاح ، الانتخابات الديمقراطية: واقع الانتخابات في الأقطار العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- سعد،عبدو، وآخرون، النظم الانتخابية: دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي، ط1، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ،2005.
- علي،آمنة محمد ، تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، الكوفة: مجلة جامعة الكوفة، عدد خاص، 2013.
- البيج،حسين علوان ، المشاركة السياسية: (الأهمية، الأنماط، الابعاد)، ط1، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2020.
- الوحيشي،على مصباح ، « دراسة نظرية في التحول الديمقراطي ، مجلة كلية الاقتصاد والبحوث العلمية ، جامعة الزاوية ، المجلد الأول ، العدد الثاني، 2015.
- صايج،مصطفى ، « الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس «، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد الثاني ، العدد الأول ، 2014.
- فكيري ،شهرزاد ، «الانتقال الديمقراطي في ليبيا بين الواقع والتحديات "، مجلة دفاتر المتوسط، جامعة الشلف، المجلد الأول، العدد الثاني، 2014.